

خصوصية علم الاجتماع التطبيقي

تتفاعل أقسام علم الاجتماع في الدول الغربية المتطورة مع مشاكل السياسة الاجتماعية ... تلك التي تظهر عند تطبيق البرامج الإنمائية المطروحة والمكفولة من قبل الحكومة...

وأحياناً تقوم هذه الأقسام بممارسة ضغوط على أصحاب القرار وصناع السياسة الاجتماعية لكي يتبنوا استراتيجيات وبرامج التغيير الاجتماعي المخطط.

ما يقوم به علماء الاجتماع المعاصرين في العالم المتقدم هو استخدام معرفتهم المتخصصة ومناهجهم البحثية لخدمة السياسة الاجتماعية في عدة طرق مختلفة:

- تهميش دراسة المشاكل التي تحتاج إلى برامج إنمائية وإصلاحية وعلاجية.
- الالتزام بخدمة المهنيين والإداريين في وظائفهم واختصاصهم بشكل مباشر.
- عدم الالتزام بالمسؤولية الأكاديمية والموضوعية المحايدة

هذا التحول الجديد في مسار و أهداف علم الاجتماع التطبيقي يمثل سيقاً ذو حدين:

الاول : ينفع في تقريبه من الحياة العملية الرسمية التي يشرف عليها أصحاب القرار وخروجه من أسواره القديمة ونزوله من أبراجه العاجية.

الثاني : ابتعاده عن التنظير والبناء النظري والدعم النظري لأن مثل هذه البرامج الانمائية لا تحتاج للإطار النظري، بل تحتاج التشخيص والعلاج على شكل توصيات أي تقديم خدمة مجتمعية على حساب النوعية المنهجية والعملية.

هذا بالطبع يؤدي إلى ضمور هذا العلم على المدى القصير وينتهي بالزوال من الساحة التعليمية ويبقى على رفوف المكتبات وذاكرة المعارف وتبتلعه السينما والتلفاز والمجلات الساخرة والصحف الناقدة والشعراء والادباء اللاذعين في تناولهم قضايا اجتماعية ساخنة وحرجة ويدافعون عن مصالح وحقوق البؤساء وينتقدون الاستغلال والابتزاز والفساد والاستبداد.

هذا ما قام بفعله بعض المثقفين المنغمسين في تفاعلتهم اليومية مع نبض الشارع العربي وهواجسه ومعاناته، فحاولوا تشخيص تخلف الانساق الاجتماعية وتحجر المعايير والقيم الثقافية والاجتماعية، وابتزاز الفئات المتحكمة ذات المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية للموروث الثقافي لدعم مواقعهم المتسلطة واستمرار وجودهم في قمة الهرم الاجتماعي.

فكشفوا عن الاعتلالات الطبقيّة والعرقية والطائفية داخل مجتمعاتنا العربية؛ بينما وقف علماء الاجتماع العرب في زاوية التدريس الجامعي بعيدين كل البعد عن الاحداث والتغيرات الاجتماعية.

أما علماء الاجتماع في الغرب، فقد أدركوا أن مهمتهم في الوقت الحالي صعبة، بسبب تحديات العصر المتمثلة بالتحويلات في كافة المجالات فلجأ الكثير منهم في الربع الاخير من القرن العشرين، الى إعداد البحوث العلمية والاكاديمية في مجالات : العدالة الاجتماعية والصحة النفسية والبدنية، والشئون الحضرية والقانونية و الإدارية والخارجية والتعليم التربوي والخدمات الاجتماعية، والصحة العامة والجيش والزراعة والسكان، مستهدفين غايتهم المنشودة والمتمثلة في استخدام المعرفة السوسولوجية من أجل تحسين ظروف العيش داخل المجتمع ومن هنا أنتت خصوصية علم الاجتماع المعرفية وقدرته على الانجاب العلمي.

التطبيقي بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية
للكشف عن مداخل علم الاجتماع التطبيقي لا بد من الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- كيف يمكن استخدام نظريات ومفاهيم ورؤى ومناهج علم الاجتماع في دراسة السياسة الاجتماعية؟
- ٢- إذا نجحت هذه الاستعمالات في السياسة الاجتماعية، فهل سوف تيسر تفاعلات الباحثين الاجتماعيين مع متغيرات السياسة الاجتماعية؟
- ٣- هل تمسي نتائج السياسة الاجتماعية في نهاية الأمر تطبيقية فعلا ؟

السؤال المهم والمُلح هو :كيف يمكن تسخير أفكار وطروحات ومناهج علم الاجتماع لخدمة السياسة الاجتماعية؟

- يحاول المهتمون بعلم الاجتماع التطبيقي الإجابة على هذه الاسئلة بشكل غير مباشر لتمثيل معاني تخصصهم:
- ١- ان هدف علم الاجتماع التطبيقي هو تنوير صناع السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار حول الظروف الاجتماعية المحيطة بهم
 - ٢- المساهمة بأفكار جوهرية وعملية لمعالجة العقبات التي تعيق تطبيق السياسة الاجتماعية
 - ٣- تقديم معلومات قد تفيد وتساعد صناع السياسة عند وصولهم لمرحلة اتخاذ قرار معين بخصوص مشكلة معينة
 - ٤- تقييم البرامج المستخدمة في السياسة الاجتماعية
 - ٥- القول للمهتمين والقائمين على السياسة الاجتماعية بأنها عملية صيرورية ذات مراحل اجتماعية وليس غير ذلك

ينطوي الجواب الأول على:

- تنوير صناع السياسة الاجتماعية والسياسيين وعامة الناس
- تحديد طرق بديلة مختلفة الأساليب للتعامل مع المشكلات
- تغيير اتجاهاتهم وطرق تفكيرهم فيما يخص الظروف الاجتماعية في المجتمع
- استخدام المعرفة السوسيولوجية لرسم السياسة الاجتماعية

ينطوي الجواب الثاني على:

- المساهمة بأفكار جوهرية تساعد على تحسين الظروف الاجتماعية غير المرغوب فيها
- بناء تصميم أفضل في ميدان الهندسة الاجتماعية: كالبينة والتحضر
- تصميم بدائل خاصة ببرامج الخدمات الاجتماعية الموجودة

يشير الجواب الثالث إلى:

- تقديم معلومات معتمدة على تقنيات الاستقصاء التجريبي التي يعتمد عليها عالم الاجتماع في بحثه
- يقدم لواقعي السياسة الاجتماعية وأصحاب القرار معلومات وصفية أساسية عن الظروف الخاصة

يمكن الجواب الرابع من:

- استعمال مناهج البحث الاجتماعي في تقييم برامج الفعل الاجتماعي والسياسات الاجتماعية
- قياس نتائج المعلومات التي جمعها عالم الاجتماع لخدمة السياسة الاجتماعية

يفيد الجواب الخامس إلى أن:

- السياسة الاجتماعية عملية صيرورية ذات مراحل مترابطة ومتسلسلة في نموها
- استخدام علم الاجتماع لدراسة السياسة الاجتماعية يسهم في تشكيل وتنفيذ وتقييم وتعديل السياسة الاجتماعية

ومجمل القول أن :علماء الاجتماع عندما يكونوا في مواقع اتخاذ القرار فإنهم يجمعون بين:

- المعرفة الاختصاصية

- المسؤولية في الإشراف وتنفيذ البرامج والتخطيط للفعل الاجتماعي

نظام العمل التطبيقي إذن مقسم بين علماء الاجتماع وصناع السياسة:

- علماء الاجتماع مسئولون عن تقديم الخبرات الاجتماعية
- صناع السياسة مسئولون عن تنفيذ السياسة الاجتماعية

لكن هل يقبل علماء الاجتماع هذا التقسيم؟؟؟

- البعض يطمح للمساهمة في صنع السياسة الاجتماعية
- والبعض الآخر يريد الوصول الى مواقع النفوذ ومناصب سياسته عالية للتحكم بماكينه صناعة السياسة الاجتماعية!!!!!!

عصرية علم الاجتماع وقرابته المجتمعية

تعد الافعال الاجتماعية التي يقوم بها الفرد والمجتمع المحلي والعام والاسرة والجماعة انعكاسا لتفاعلات وعلاقات أفرزتها أحداث اجتماعية وظروف متنوعة (اقتصادية أو سياسية أو دينية أو ثقافية أو تكنولوجية أو أسرية أو تربوية). وهذه ميزة جوهرية يتميز بها علم الاجتماع المعاصر وهي التي جعلت منه حقلً مهماً في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وقد تجسدت هذه الميزة في التخصص الجديد علم الاجتماع التطبيقي.

وتتكون هذه الميزة من عناصر رئيسية:

- ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث
- التجديد في الأدوار العلمية
- التوثب على التفاعل مع المحيط الاجتماعي

أ- أنواع المشكلات الاجتماعية

- 1- مشكلات تخص التنظيمات الرسمية داخلياً وخارجياً (مثل عدم رضا الموظفين عن العمل أو عن سياسة التقاعد / مشاكل التسويق)
- 2- مشاكل تخص المجتمع المحلي (الجنوح والإدمان)
- 3- مشاكل تهدد مستقبل المجتمع (مشكلة الاحتياجات التربوية للحكومة مشاكل عرقية بين الأقليات الرسمية والقومية -قضايا طلابية- العنف)

أنواع المشكلات الاجتماعية:

الأمثلة كثيرة في هذا الصدد:

مشكلة الاحتياجات التربوية أو مشاكل المعلمين وتدني رواتبهم الشهريه أو العنف المدرسي وارتفاع المهور في المجتمع العربي والقنوات الفضائية ، ومشكلة التنشئة الأسرية الراجعة ، مشكلة العنوسة أو التعصب الإقليمي الإرهاب وهشاشة النظام التربوي أو عقم المثقف العرب أو الاتجار في الشهادات العليا من قبل الجامعات (أي حملة الشهادات العليا دون دراستهم بل انتسابهم لجامعة تجارية يتخرجون منها دون أن يدرسوا فيها) وغيرها من المشاكل التي يعيشها المجتمع بشكل مزمن مثل الطلاق و الجنوح والتشرد والتفكك والجرائم بأنواعها.

ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث

وتتم عملية ترجمة المشاكل الاجتماعية إلى بحوث:

- يجب على الباحث الاجتماعي " اختيار المشكلة الاجتماعية" المراد البحث عنها.
- ثم يبدأ بالمرحلة الأساسية وهي " وصف الخواص" أو الشكل العام للمشكلة من أجل تعريفها والتأكد من أنها فعلاً تمثل مشكلة يعاني منها المجتمع.

وذلك بتحديد:

- النقاط الرئيسة والفرعية التي تشتمل عليها المشكلة
- تحديد الأهداف والغايات المرجو تحقيقها من البحث

مثال عن المشاكل الاجتماعية

- ما يحدث في المجتمع الغربي حيث توزع المتاجر والمحلات التجارية الكبرى قسائم أو طوابع على الجمهور مجاناً تمثل تخفيضات أسعار السلع التي تباع فيها هدف القسائم فهي لجذب الزبائن الجدد لها أو لتعزيز عدد الزبائن السابقين لها من أجل زيادة حجم مبيعاتها.
- وقد ثبت نجاح هذه التجربة في المجتمعات الغربية .
- فيعود هؤلاء الزبائن على تجميع هذه القسائم التي توزع مجاناً عليهم ويستغلون مناسبة ارتفاع الاسعار السلع الغذائية فيذهبون لشرائها . إلا أنهم أدركوا بأن المحلات التجارية تعتمد توزيع هذه القسائم عليهم مجاناً ومن ثم ترفع أسعار السلع إلا أن الزبائن قدموا شكوى على أصحاب هذه المحلات.
- أما في المحكمة فقد قامت المحكمة مقارنة أسعار السلع قبل وبعد إصدار (الكوبونات) على الجمهور لمعرفة مصداقية دعوى الجمهور أو شكواهم في رفع أسعار السلع بعد توزيع القسائم عليهم.
- هذه الحالة جذب انتباه علماء الاجتماع التطبيقي لدراستها و تحويلها إلى مادة بحثية يستفاد منها المستهلك والباحث الاجتماعي والاجهزة الإعلامية والنشاط التجاري.

ب- التحديد في الأدوار العلمية

- دور الملاحظ - دور التحليل - الدور التنويري - دور المخطط - دور المفعل - دور المؤثر

دور الملاحظ أو المكتشف

- رصد الظروف المسببة للمشكلة الاجتماعية وجمع البيانات اللازمة عن انتشارها في المجتمع
- تأثيرها في حياة أفراد المجتمع
- رصد المؤشرات والمتغيرات من خلال قياس اتجاهات التغير الاجتماعي
- تدوين السلوكيات الاجتماعية الناتجة عن المشكلة

دور التحليل

- تفكيك السلوك الاجتماعي لمكوناته الأساسية
- تحليل السياسة الاجتماعية والبرامج التنموية دون أي تعديل لها
- دوره كفني متخصص (استشاري لا تنفيذي) تقديم الاستشارات لصناع القرار والسياسة
- تطبيق خطط ومشاريع لتغيير وتطوير المجتمع

الدور التنويري

- تقديم فهم جديد للحياة الاجتماعية يعكس المنطلقات والرؤى السوسولوجية
- يساهم في صياغة السياسة والتغير الاجتماعي بالكشف عن المشكلات المتوقعة حدوثها
- يطرح فهماً خالياً من الأوهام والأخطاء لصناع القرار وواضعي السياسة الاجتماعية

- يقدم دراسة تنويرية تثقيفية لواقعي السياسة الاجتماعية

دور المخطط أو المهندس الاجتماعي

- تنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة
- توعية المجتمع المحلي وتهيئته لتقبل السياسة
- اختيار استراتيجية لبرامج قانونية و تبادل معلومات عن الخطط والبرامج
- إشراك المواطنين في وضع برامج وبلورة إجراءات تذلل الصعوبات

دور المفعل أو المعالج العيادي

- يتخذ موقفاً واضحاً تجاه القضايا والسياسة العامة التي لا تعترف بوجود حياد أخلاقي أو موضوعية من مواقف الناس
- ينخرط في فعل موجه وحيوي مع برنامج هادف
- حل ومعالجة المشكلات والسعي نحو التقدم الاجتماعي
- دفع عجلة التغير نحو أهداف اجتماعية مرغوب بها

دور المؤثر

- رسم وصناعة السياسة الاجتماعية (أرنولد روس-US)
- تعظيم كبير على هذا الدور بسبب طغيان العمل السياسي والإداري معاً